# تحفيز الإستثمار خارج قطاع المحروقات – دراسة حالَتَي الجزائر وماليزيا -

# *Stimulating investment outside the fuel sector - the case studies of Algeria and Malaysia -*

**الدكتور ميلاس محمد الزين**

أستاذ محاضر بجامعة محمد بوضياف/المسيلة، الجزائر، mohammedzine.milles@univ-msila.dz

تاريخ الإرسال:2021 /02/16 تاريخ القبول2021/06/28 تاريخ النشر: 2022/01/01

**ملخص**

يعتبر تحفيز الإستثمار خارج قطاع المحروقات من أهم التحديات التي واجهت الجزائر خاصة في السنوات العشر الأخيرة، من حكم العصابة والافلاس والفساد والدكتاتورية التي ضيعت عليها فرصة لا تعوض أبدا في سبيل نهوض اقتصاد البلد وبديل للمحروقات، حيث صرفت هكذا هباء منثورا اكثر من 1000 مليار دولار، والبعض يرفع الرقم إلى 1500 مليار دون تحقيق أدنى مستوى، من النهوض والتطور، خاصة أنه وكما هو متداول صرف نصف المبلغ هكذا من خلال سرقة وفساد ورشوة وتضخيم الفواتير، رغم البحبوحة التي كانت بحوزة البلاد والتي كانت بإمكانها جعل الجزائر يابان إفريقيا كما كان يقال في عهد الحكم السابق وكما كان يتمناه الوطنيون المخلصون. واستخدمنا في هاته الدراسة منهج "تحليل المضمون"، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: ضرورة الحد قدر الإمكان من الاستيراد وخاصة الأدوية والمواد الغذائية، واتباع أسلوب وطريقة ومنهجية حديثة للاستثمار خاصة منه المُنتِج وذو المردود الجيد، بالإضافة الى التخلص ما أمكن من ريع البترول في انتظار تخلصنا منه نهائيا ثم إعطاء اهمية كبرى لذوي الخبرة طبقا لمقولة "الرجل المناسب في المكان المناسب".

**الكلمات المفتاحية:** مناخ الاستثمار، ريع البترول، البدائل، يابان إفريقيا، آفاق المستقبل.

***Abstract***:

*Stimulating investments outside the hydrocarbon sector is seen as one of the most important challenges Algeria has faced, particularly over the past decade, due to gang rule, bankruptcy, corruption and dictatorship, which missed an opportunity that can never be offset. the country's economy and an alternative to fuel, as it has spent more than $ 1 trillion on waste. Some bring this figure to 1.5 trillion without reaching the lowest level of advancement and development, especially since when traded, half the amount was spent this way through theft, corruption, corruption and swelling of bills, despite the prosperity that the country possessed and which could have made Algeria the Japan of Africa as it was said at the time of the previous reign and as the sincere patriots wished. In this study, we used the "content analysis" approach, which produced several findings, including: The need to reduce as much as possible the import of medicines and foodstuffs, and to adopt a modern method, method and methodology of investment, especially productive and well-served ones, as well as to eliminate, as far as possible, oil rents pending their final elimination and then to give great importance to the experienced, according to the words "the right man in the right place."*

***Keywords***: *investment climate, oil revenues, alternatives, Japan Africa, future prospects.*

**مقدمة:**

يعتبر تحفيز الإستثمار خارج قطاع المحروقات من أهم التحديات التي واجهت الجزائر خاصة في السنوات العشر الأخيرة، من حكم العصابة والافلاس والفساد والدكتاتورية التي ضيعت عليها فرصة لا تعوض أبدا في سبيل نهوض اقتصاد البلد وبديل للمحروقات، حيث صرفت هكذا هباء منثورا اكثر من 1000 مليار دولار، والبعض يرفع الرقم إلى 1500 مليار دون تحقيق أدنى مستوى، من النهوض والتطور، خاصة أنه وكما هو متداول صرف نصف المبلغ هكذا من خلال سرقة وفساد ورشوة وتضخيم الفواتير، رغم البحبوحة التي كانت بحوزة البلاد والتي كانت بإمكانها جعل الجزائر يابان إفريقيا كما كان يقال في عهد الحكم السابق وكما كان يتمناه الوطنيون المخلصون.

لكن تبين أن ذلك سرابا في سراب والمطلوب الأن من العدالة أن تقوم بدورها من أجل استرجاع الأموال المنهوبة داخليا وخارجيا وهو ما أكد عليه الرئيس تبون، بالإضافة إلى تأكيده من خلال حضوره الملتقى الخاص بالإنتاج الوطني أواخر شهر ديسمبر الماضي والذي أكد فيه على ضرورة الاستثمار العربي والأجنبي بالإضافة إلى التفكير في بدائل الاعتماد على المحروقات والتأكيد على التصدير والتخلص قدر الإمكان من المواد الأساسية وغير الأساسية بما فيها الأدوية ولا بد من فتح ورشات من أجل بناء اقتصاد متين لا يعول على ريع المحروقات.

ولنا في دولة ماليزيا كحالة ونموذج خير مثال، وهي من النمور الخمسة في آسيا إذ انطلقت من الصفر، وهي التي لا تملك لا بترول ولا غاز، أصبحت تنافس من 100 دولة على مستوى العالم والتطور في الصناعة والتطور الاقتصادي والتقدم العلمي والتكنولوجي وحتى الرقمي.

وعليه نصيغ الإشكالية المطروحة في هذه الورقة البحثية على النحو التالي:

**الإشكالية:** ماهي الآليات المؤسساتية التي تسمح بترقية الإستثمار خارج قطاع المحروقات من خلال التجربتين الماليزية والجزائرية ؟.

وهي الإشكالية التي سنحاول الإجابة عليها كما يلي:

- **أولا** : تجربة الاستثمار في الجزائر.
- **ثانيا** : التجربة الرائدة في ماليزيا.

**1. تجربة الاستثمار في الجزائر في عهد العصابة ومابعد 2019**

**1.1.سياسة تنويع الصادرات**

تعد سياسات تنويع الصادرات أهم التحديات التي تواجه اقتصاديات الدول النامية ومنها الجزائر، التي تعتمد على مورد اقتصادي ناضب، تتأثر أسعاره وصادراته بالتطورات في أسواق النفط الخارجية، الشيء الذي أثر سلبا على مسارها التنموي، هذا وتمثل التنمية الاقتصادية احدى الاهتمامات الاقتصادية الكبرى، والتي لا تتحقق إلا بتوسيع شبكة مصادر الارادات العامة والتنويع في الصادرات خارج قطاع المحروقات، لذلك استوجب على الدول النفطية ومنها الجزائر تنويع اقتصادها، فالمتتبع لتطورات الاقتصاد الجزائري يلاحظ هيمنة قطاع المحروقات والاعتماد الكبير على عائداته، وقصد الخروج من هذه التبعية وجعل اقتصادها أكثر تنوعا استوجب عليها النهوض بالقطاعات الواعدة وتودعها نحو التصدير سواء في المجال الصناعي، الزراعي، السياحي(بوحبل وحناشي، 2017، ص 68).

**2.1.مساهمة قطاع المحروقات**

يساهم قطاع المحروقات في الجزائر بحوالي 97% في الصادرات الوطنية مما يهدد مستقبل التنمية بها، خاصة مع إمكانية نضوب مادة النفط في المستقبل القريب وغياب استراتيجية تنموية واضحة المعالم واعتبار الازدهار المالي الناتج عن قطاع المحروقات مظهرا للتنمية.

لذا كان لابد للجزائر أن تغير نظرتها التصديرية بتطوير صادراتها خارج المحروقات، نظرا للإمكانيات التي تتوفر عليها، إلا أنه ورغم الجهود المبذولة وخاصة مع برامج الإنعاش الاقتصادي بقي هيكل الصادرات خاضعا لسيطرة قطاع المحروقات وظلت الصادرات الخارجية ضعيفة وغير متنوعة، مما يستدعي تظافر الجهود لتطبيق استراتيجية تنموية ناجحة ترتكز على بناء جهاز إنتاجي قوي والاستثمار في قطاعات واعدة، وذلك بالتوجه نحو الإستثمار في الطاقات المتجددة، دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تشجيع وتطوير القطاع السياحي، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات(بوحبل وحناشي، ص69).

### 3.1. المفهوم الاقتصادي والمالي للاستثمار

تتباين المفاهيم التي وردت بخصوص مصطلح الاستثمار تبعاً لتباين وجهتي النظر الاقتصادية والمالية، إذ ينظر الاقتصاديون نظرة مغايرة تماما لما يراه المتخصصون في الإدارة المالية، وهنا نوضح أهم جوانب هذا الاختلاف:

#### 1.3.1. المفهوم الاقتصادي للاستثمار:

يجمع الاقتصاديون على اعتبار الاستثمار بمثابة الفعل المناضل للإدخار والذي يتمثل في تحرير الثروة من الاستهلاك، في حين ينصب الاستثمار على استخدام هذه الثروة في تكوين رأس المال. فالاستثمار يعني حدوث تيار من الإتفاق على الجديد من السلع الرأسمالية أو الإضافات على المخزون. ومن وجهة نظر أخرى فإنه يعني الإضافات الجديدة الى موجودات الثروة، ويعرف أيضا على أنه الاتفاق الذي تتكدس فوائده في المستقبل، وأنه التوظيف المنتج لرأس المال عن طريق توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي الى إشباع حاجة أو حاجات اقتصادية.

#### 2.3.1. المفهوم المالي للاستثمار:

ويعني توظيف أموال في الموجودات المختلفة الثابتة والمتداولة، كما يوصف أيضا أنه مقدار الموارد المالية التي تخاطر بها المنظمة عند قبولها بالمقترح الاستثماري، وهناك من ينظر اليه على انه إيداع مقدار من الاموال في الوقت الحاضر، في إطار التوقع بالحصول على مقدار اكبر منه في المستقبل، ويضيف آخر انه المصروفات التي لا تعود بالمردود الكامل إلا بعد مرور وقت معين على تاريخ اتفاقها، أو هو كل ما يتفق من اجل الحصول على مردود اكبر مستقبلا(العلمي، 2012-2013، ص35).

### 4.1. تعزيز ترقية الاستثمار خارج المحروقات ضمن اولويات مخطط الحكومة

في إطار تحسين مناخ الأعمال وتسهيل الاستثمارات المنتجة للخدمات والسلع درست الحكومة مخطط خاص بذلك خاصة ما يتعلق في سياق الحفاظ على ديناميكية النمو والتطور في مجال التصدير خارج المحروقات، ستسعى الحكومة حسب مخطط عملها الى العمل على تنشيط ومرافقة مسار التنمية الاقتصادية للبلد من خلال ثلاثة محاور كبرى ويتعلق الامر بتحسين مناخ الاعمال وتشجيع الاستثمار في جميع القطاعات ومواصلة إنجاز برامج التجهيزات العمومية المصادق عليه في السنوات الاخيرة.

وتسعى الحكومة فيما يخص تحسين مناخ الأعمال الى تعزيز التطور المحقق في هذا المجال اذ سيتم العمل أولا _ما عدا في حالة الضرورة الملحة_ على استقرار الإطار القانوني والتنظيمي للنشاط الاقتصادي من اجل

اعطاء رؤية واضحة للمتعاملين.كما تحرص الحكومة على رفع العراقيل البيروقراطية المستمرة في أرض الواقع على حساب ديناميكية الاستثمار .

وفي نفس السياق تعتزم الحكومة وتلبية الطلب على العقار الصناعي عبر كامل التراب الوطني من أجل بعث الاستثمار وضمان اتساع التنمية الاقتصادية لكل ربوع الوطن.

من جهة أخرى تضمن المخطط كذلك مواصلة ترقية الإنتاج الوطني في مجال السلع والخدمات في السوق المحلية إضافة الى المبادرة الطوعية للحكومة بهدف تقليص الواردات، فيما يتعلق بتشجيع الصادرات خارج المحروقات ستمنح الحكومة الأولوية لإتفاقات الشراكة وللتفتح الاقتصادي، بحيث يكمن التحدي أيضا في حماية السيادة الاقتصادية للبلاد من خلال إعادة توازن ميزان المدفوعات (https://bit.ly/3do4Kwy ).

ويمكن القول أن كل ما ذكرناه أعلاه اصبح في خبر كان ولم يتحقق منه شيئ على الاطلاق بعد الهبة الشعبية المباركة التي حدثت في 22 فيفري 2019 والتي قضت على حكم العصابة نهائيا والى الأبد ثم أن ذلك المخطط المقبور يتبجح لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو ما لم يحدث اطلاقا خاصة وان إعتزام الحكومة آنذاك على الاستجابة لتلبية الطلب على العقار الصناعي عبر كامل التراب الوطني من أجل بعث الاستثمار وضمان اتساع التنمية الاقتصادية ذهب ايضا في خبر كان فضلا عن عزم حكومة العصابة آنذاك فيما يسمى بتطوير استغلال القدرات الموجودة وتوسيع استكشاف مصادر طاقة جديدة للمحروقات الصخرية ويدعون ان ذلك سيتم في اطار الاحترام الصارم للبيئة وصحة السكان، ولسنا ببعيدين عن مخاطر الإنتاج الصخري في كل دول العالم ومآسيه وسلبياته وأحزانه وخاصة في الدول النامية.

### 5.1.جوهرة التنمية الاقتصادية

إن جوهرة التنمية الاقتصادية للدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، وهذا لا يتأتى إلا بإحداث تغيير بنياني في الهيكل الاقتصادي عبر توجيه الاستثمارات العامة الى جهة واسعة من المشروعات المتكاملة، ولهذا باشرت الجزائر في السنوات الاخيرة الكثير من الاستثمارات العامة والتي ارتبطت ببرامج التنمية المختلفة "برنامج انعاش الاقتصادي، برنامج دعم النمو، والمخطط الخماسي، ورصدت لها مبالغ مالية معتبرة"(صوفان، وبوركوة،2017، ص52).

ويمكن القول أن لا شيئ تحقق من ذلك سواء خلال تلك الفترة او ما بعدها بدليل انه في زمن العصابة صُرف مبلغ 1500 مليار دولار وتبين حسب الخبراء الاقتصاديين ومصادر رسمية وغير رسمية ان هذا المبلغ لم يُصرف منه إلا حوالي 500 مليار دولار على أكثر تقدير.

### 6.1.الاستثمارات العامة وعلاقتها بالتنية الاقتصادية

من المعلوم أن الإستثمار ينقسم من حيث الجهة المنفذة له إلى :

- ❖ الاستثمار الخاص: و هو الذي يقوم به القطاع الخاص.
- ❖ الاستثمار العام: و هو الذي يقوم به القطاع العام.

وهدف التفرقة بين النوعين يرجع الى أن الاستثمار الخاص يستند لدافع الربح أما الاستثمار العام فإنه يتم لسد احتياجات اجتماعية تتمثل في الانفاق على الخدمات العامة مثل الصحة، التعليم، المواصلات، بمعنى تقديم خدمة للمجتمع بالدرجة الاولى(غدير، 2004، ص 28).

ويقصد بالاستثمار العام ما تنفقه الدولة على شراء سلع إستثماريه تلزم بإقامة المشروعات العامة وتستهدف زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع(الطاهر، 2008، ص 14).

كما يعرف ايضا بانه يمثل كافة أوجه الانفاق التي تستهدف زيادة الطاقة الانتاجية للدولة أو تحسين مستوى المعيشة للمواطنين، وبصفة عامة فإن الدوافع وراء الاستثمارات العامة تتمثل في:

- ✓الحاجة الى تحقيق اهداف اجتماعية و اقتصلية و سياسية.
- ✓تطوير الخدمات .
- ✓الاتجاه الى الاستثمار في القطاعات و المجالات التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها.

أيضا تعتبر الاستثمارات العامة احد الوسائل الهامة التي تستخدمها الدولة لتحريك العملية التنموية في الاتجاه والشكل الذي ترغب فيه(غدير، ص 28).

**7.1.الاستثمارات العامة في الجزائر من خلال دراسة وتحليل مختلف برامج التنمية 2000-2014**

تحتل الاستثمارات العامة في الجزائر مركزا هاما، هذه المكانة هي نتاج اعتبارين أساسيين، أولهما أيديولوجي والآخر نفعي عملي، فهذه الاستثمارات تمارس دورا قياديا في عملية التنمية الاقتصادية خاصة في ظل عزوف القطاع الخاص لمجموعة من الأسباب والاعتبارات، ولهذا تبنت الجزائر سياسة توسعية قائمة على مجموعة كبيرة من المشاريع العامة ضمن خطة التنمية خاصة في الفترة من 2000 إلى 2014 من خلال مجموعة من البرامج، والتي تسعى إلى تحقيق أهداف محددة، ورصدت مبالغ مالية معتبرة وقد تمثلت هذه البرامج التنموية فيما يلي :

- ❖ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.
- ❖ برنامج دعم النمو الأول 2005-2009 .
- ❖ برنامج دعم النمو الثاني 2010-2014(زرمان، 2010، ص 204).

والملاحظ على هذه البرامج أنها لم تحقق المبتغى خاصة وأن النظام البائد كان يؤكد على ضرورة عدم تضخيم الفواتير واللجوء إلى الفساد ويؤكد أيضا على محاربة الغش والمحسوبية وغيرها وهو ما لم يتحقق أي منها على الإطلاق بدليل أن أسعار البترول وصلت في وقت ما إلى 120 دولار للبرميل ولم يستفد منها المواطن آنذاك، وتدنت إلى أن وصلت إلى أقل من 50 دولار في وقت العصابة وأيضا لم يتحقق شيء .

**8.1.الإنجازات المحققة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي 2000-2009**

بالرغم من الإنجازات المحققة في إطار ذات البرنامج وبرنامج دعم النمو في ما يخص المشاريع والاستثمارات المنجزة على وجه الخصوص مشاريع البنية التحتية (مثل مشاريع النقل والطرق والمواصلات والهياكل القاعدية)، إلا أنه وبالنظر إلى ضخامة المبالغ المرصودة لهذه العملية، فإن مايمكن استنتاجه هو مايلي :

- ضعف التشابك بين المجموعات القطاعية وبعضها: فمثلا عند تنفيذ مشروعات إقامة السدود لابد من تنفيذ مشاريع توليد الطاقة الكهربائية .
- ضعف الترابط بين المجموعة الثانية (القطاع الزراعي) والمجموعة الصناعية الاولى (سلع الاستهلاك النهائي) وهذا الأمر ترتب عليه ارتفاعا في فاتورة استيراد المواد الغذائية .
- ضعف الترابط والتداخل بين القطاعات الاولية (الصناعة الاستخراجية) وقطاع الصناعات التحويلية خاصة ونحن نعلم أهمية هذا الاخير في عملية خلق التشابكات الأمامية والخلفية لمختلف فروع الصناعة .
- غياب التكامل بين القطاعات التي من المفروض أن تقوم به الصناعة، وبقاء التبادل بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني محدودا، وهذا يعود إلى عدة أسباب هيكلية وبشرية(زوزي، 2010، ص175).

**9.1.تقييم الاستثمارات العامة في الجزائر ودورها في خلق التكامل الإنتاجي**

إن الهدف من إحداث التغيير البنياني أو الهيكلي في الاقتصاد الجزائري من خلال عمليات الاستثمار المباشر التي يقوم بها القطاع العام يتمثل في إقامة وبناء قاعدة اقتصادية متنوعة ومستقلة وقادرة على تغذية نفسها

بنفسها، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تعميق درجة التشابك بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتقليل الاعتماد على العالم الخارجي بالنسبة للقطاعات الاقتصادية ، أو الاعتماد على مورد واحد "الريع البترولي"(صوفان، وبوركوة، ص52).

وبالرغم من الأهمية الكبرى للكثير من المشاريع أي مشاريع البنية التحتية التي خصص لها مبالغ معتبرة خلال تلك الفترة إلا أنها لم تحقق الشيء المطلوب خاصة بالنسبة للقطاع الصناعي والأهمية التي يقتضيها، واعتباره من القطاعات الحساسة والقادرة على خلق التنويع الاقتصادي، إلا أنه لا يزال يعاني من ضعف نموه وضعف مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، والتي لم تتعدى5% وذلك رغم عمليات إعادة الهيكلة العميقة التي خُصّ بها هذا القطاع.

**10.1. مآلات الإعتماد على النفط**

لقد أدركت الدول النفطية ومنها الجزائر نتيجة الانخفاض الحاد لأسعار البترول في الفترة الاخيرة وما ترتب عنها من آثار على اقتصاداتها أن الاعتماد على قطاع المحروقات كمورد أساسي لتمويل خزينة الدولة والمشاريع التنموية سيؤدي إلى مآلات حرجة وصعبة، سيما بعد بروز معطيات اقتصادية جديدة على المستوى العالمي، أبرزها ظهور مختلف المصادر الجديدة للطاقة.

إن هذا الامر جعل الجزائر تفكر بجدية في ترقية الاستثمار خارج قطاع المحروقات ، وقد تجسد ذلك في القانون رقم 09/16 المؤرخ في 2016/08/3 المتعلق بترقية الاستثمار ، إذ تضمن تسهيلات جبائية وجمركية وعقارية للمستثمرين بغض النظر عن جنسيتهم ، فضلا عن التسهيلات والإعفاءات الجبائية التي تضمنها كل من التشريع الضريبي والقانون الجمركي وبعض قوانين المالية التي صدرت آنذاك.

غير أنه وعلى الرغم من عدد النصوص القانونية التي صدرت ولازالت تصدر تباعا لترقية الاستثمار خارج قطاع المحروقات، إلا أن الممارسة الواقعية قد لاتتوافق والمقصد القانوني في الكثير من الحالات مما يعيق الاستراتيجية المرسومة للخروج من اقتصاد يعتمد على المحروقات إلى اقتصاد متنوع.

ومن الملاحظ أن النظام البائد كان يراهن على قطاع السياحة والاستثمارت الأجنبية وهنا يبرز التساؤل فيما يتعلق بالسياحة وهل يعقل أنه عندما يأتي سائح إلى الجزائر و يتجول في ربوعها ومآثرها وآثارها التاريخية والثقافية وغيرها لا يمكن ان يتم ذلك إلا بحراسة أمنية مشددة وبمرشد منتبه وذكي ؟، وتساؤل آخر هل يمكن الاعتماد على بديل للمحروقات كالسياحة وغيرها في ظل فساد وتضخيم الفواتير وانعدام الأمن على الأجنبي السائح ؟.

**11.1. محاولات بناء اقتصاد وطني للتصدير والاستثمار**

أولى النظام الجديد في الجزائر المنبثق عن انتخابات 12 ديسنبر 2019 أهمية هامة للاستثمار وعدم الاعتماد كلية على الريع البترولي وهذا من خلال دفع عجلة التنمية والاقتصاد ومحاولة مزيد من التصدير إلى الخارج وخاصة الدول الإفريقية وبعض الدول الأوروبية فيما يخص الكثير من المواد والتي يمكن إذا صدقت النيات أن تعوض بما لايقل عن 60 إلى 70 % من ريع البترول ولنا في مثال ماليزيا وتجربتها الرائدة خير مثال ونموذج في العالم وهو ما سنتحدث عنه في الفقرة الثانية .

وللعلم فقد أولى الرئيس الجديد المنتخب السيد "عبد المجيد تبون"، أهمية خاصة للإنتاج الوطني ، وقد تجسد دلك من خلال أولى خرجاته خارج قصر المرادية محليا بالتوجه إلى قصر المعارض حيث عقد هناك سلسلة لقاءات مع القائمين على المعرض الوطني للإنتاج وأكد لهم ضرورة الارتقاء بالمنتوج المحلي في كل القطاعات وخاصة الإنتاجية منها وأيضا في مجال الاستثمار والتركيز على ضرورة الاهتمام بالقطاع السياحي الذي يستفيد منه دول غيرنا بما لا يقل عن 15 إلى 20 مليار دولار سنويا .

**12.1. اهتمام الجزائر بفرص الاستثمار المتوسطية والإفريقية**

شارك الرئيس المدير العام لمجمع سونالغاز، رئيس اللجنة الجزائرية للطاقة "شاهر بولخراص" يوم 14 جانفي 2020 في أشغال الجمعية العامة للمرصد المتوسطي للطاقة الذي يعد آلية للإندماج الطاقوي الجهوي ، حسب ما اورده بيان لمجمع سونالغاز .

وعلى الهامش شارك السيد بولخراص في الندوة المنظمة في نفس اليوم بالعاصمة المصرية القاهرة، حول تحسين السوق الطاقوية على المستوى المتوسطي والإفريقي. كما تطرق إلى فرص الاستثمار الطاقوي بالجزائر، مؤكدا على إرادة الدولة في العمل على إرساء ديناميكية لتطوير القطاع قائمة على إنتقال حقيقي من اقتصاد يعتمد بقوة على النفقات العمومية إلى اقتصاد متنوع وخالق للثروات، وقد أكد أن سياستنا الطاقوية تدمج من الآن فصاعدا تطوير الطاقات المتجددة من أجل التحضير الأمثل للإنتقال الطاقوي، وتخفيف الإعتماد على المحروقات تدريجيا. وختم تدخله في تلك الندوة بقوله : "حان الوقت لإرساء شراكة متوسطية قوية يمكن أن تفتح لنا أبواب فرص جديدة للاستثمار وفرص عمل في افريقيا، التي لها حاجيات كبيرة في هذا المجال، لاسيما في الربط بالطاقة "(المساء، العدد 7003، 15-01-2020).

**13.1. قانون المالية لعام 2020**

تضمنت الصيغة الجديدة لمشروع قانون المالية لسنة 2020 التي صادق عليها مجلس الحكومة يوم 25 سبتمبر 2019، خلال اجتماع للحكومة تضمن أحكاما جديدة تحفز الاستثمار خارج المحروقات وكذا تنويع الموارد المالية إذ أقر تسهيلات وتحفيزات جبائية لفائدة المؤسسات الناشئة، التي تنشط في مجال الابتكار والتكنولوجيات الجديدة وإعفائها من الضريبة على الأرباح والرسم على القيمة المضافة، بهدف مرافقتها في مرحلة الإنطلاق وضمان تطويرها لاحقا.

وفي إطار تحسين مناخ الاعمال وجاذبية الإقتصاد الوطني تم رفع القيود المنصوص عليها في إطار قاعدة 51/49، المطبقة على الاستثمارات الأجنبية في الجزائر والخاصة بالقطاعات غير الاستراتيجية، ومن بين القرارات المتخذة تقرر تنويع مصادر تمويل الاقتصاد من خلال فتح إمكانية اللجوء بكيفية انتقائية، إلى التمويل الأجنبي لدى المؤسسات المالية الدولية للتنمية من أجل تمويل المشاريع الاقتصادية المهيكلة والمربحة إلى جانب توسيع القاعدة الجبائية، لاسيما من خلال تعزيز الضرائب والرسوم على الثروة والممتلكات .

ومن أجل تحصيل كل الضرائب والرسوم والحقوق لفائدة خزينة الدولة والجماعات المحلية ، وفقا لنظرة جديدة وبرغماتية توفر كل الشروط اللازمة لأن يكون فيها المسؤول عن عمليات التحصيل أما الالتزام بتحقيق النتيجة التي تكون معلنة ومحددة مسبقا قبل بداية كل سنة مالية(رئاسة الحكومة، قانون المالية لعام 2020، الجزائر، 26-09-2019).

**14.1. دمج القطاع العام والخاص و التركيز على الاستراتيجية المربحة**

ثمن الخبير الاقتصادي عبد الرحمن بن خالفة الإجراءات المذكورة في قانون المالية لعام 2020، وأكد أنه "لا يجب التفريق بين القطاعين العام والخاص، المهم أن تكون استراتيجية مربحة، وأن تكون الوصاية الإدارية أقل بكثير من الحوكمة "، ووصف هذا الاتجاه بالاتجاه الجيد والذي ينبغي أن تكون له أدوات ثانية لأن الفصل بين الإدارة والمدير العام وإدخال أعضاء مجلس إدارة مستقلين ، كل شيء يسير وفق ربحية المؤسسات وعصرنتها وربحيتها، كما لا يجب أن تعود من جديد للوصاية على اعتبار أن هذه القفزة هي قفزة نوعية .

ويضيف الخبير الاقتصادي عبد الرحمن قائلا :" وبالموازاة مع ذلك يهدف قانون المالية 2020 إلى تعزيز مجهودات عصرنة النظام المصرفي والمالي الذي باشرته البلاد لدعم النمو الاقتصادي، حيث يتعلق الأمر بضرورة تحول البنوك العمومية إلى مصارف تسعى إلى خدمة التنمية الاقتصادية بهدف تطوير وجمع إدخار

الأعموان الاقتصاديين والأسر والخواص ، وتمويل ودعم النمو الاقتصادي إلى جانب تنويع الوساطة المصرفية في شتى أنواعها، وتويع العرض القائم على التكنولوجيات المالية الحديثة ".

وعن هذه الخطوة يضيف الخبير الاقتصادي عبد الرحمن بوخالفة مشرحا الوضع كالتالي: " أنه لما تتحرك البنوك فإن كل شيء يتحرك ومعه يتحرك الاقتصاد الوطني، كما هو لزاما علينا أن نفكر في الغد القريب في دور البورصة"(بوخالفة، الإذاعة الجزائرية، 2019/09/26).

**2.ماليزيا : تجربة ناجحة ورائدة وذهبية**

**1.2.أقوى النمور الاقتصادية تطورا وعلميا وتكنولوجيا**

تشكل ماليزيا حاليا إحدى اقوى النمور الاسيوية وأكثرها تقدما بالنظر الى ماتم إنجازه وما تخطط لتحقيقه لمدة طويلة، حيث تعد هذه التجربة الفريدة من نوعها إحدى أكثر الدروس التي ينبغي أن تحذو حذوها جميع الدول، حيث مهدت من خلال الخطط الاستراتيجية التي وضعتها إلى إرساء منظومة متكاملة تنمويا وشملت شتى المجالات بدءا بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية وصولا إلى الجوانب البيئية.

لقد بدأ المسار التنموي الماليزي في السبعينيات متأثرا باقتصاديات النمور الآسيوية المتقدمة آنذاك خاصة منها كوريا الجنوبية، جمهورية الصين، تايوان، هونغ كونغ وأخيرا جمهورية سنغافورة بعد أن كانت تعتمد وبشكل كبير على التعّدين والزراعة وأخذت بالتحول تدريجيا نحو جعل اقتصادها اقتصادا مصنعا بالدرجة الأولى، وقد كانت التجربة اليابانية في كل هذا الملهم الرئيسي في العمليات التصنيعية على حد قول رئيس وزرائها "مهاتير محمد" :"الاتجاه شرقا"، ولم تكتفي ماليزيا فيها بالصناعات الخفيفة والمتوسطة بل طورت قدراتها لتصبح بعد سنوات قليلة من دفع عجلتها التنموية أولى النمور الآسيوية في مجال الصناعات الثقيلة(غزلاني وحكار، 2017، ص ص 2-3).

وبالتالي فماليزيا استطاعت أن تحقق أشواطا كبيرة في مجال التصنيع لاسيما الثقيل منه، وفي مدة زمنية قياسية، وهي التي تعتمد على المنتجات الزراعية والثروات الباطنية كالقصدير، زيت النخيل، المطاط والأخشاب، وأصبح بعدها قطاع الخدمات والصناعات القطاعين الرئيسيين في البلاد وهو ماساهم في ارتفاع متوسط الدخل الفردي بشكل عالي حيث بلغ مثلا سنة 2005 حوالي 5286 دولار أمريكي ليبلغ بعد 6 سنوات أي سنة 2011 حوالي 9656 دولار أمريكي. وحاليا تعد ماليزيا ثالث أغنى بلد في منطقة الأسيان بعد سنغافورة وبروناي ، ويصنفها البنك الدولي على أنها من البلدان ذوات الدخل المتوسط العالي(غزلاني وحكار، ص 3).

وعليه فإن المرتبة التي بلغتها ماليزيا لم تأتي من عدم بل كانت نتيجة تنويع اقتصادي المستمر والذي تكلل في السنوات الأخيرة بالصناعات الالكترونية وتصديرها، حيث أصبحت تشكل واحدة من الدول العشرين الأولى في مجال التجارة الدولية، وهذا الانفتاح الاقتصادي خولها لبلوغ مراتب متقدمة لاسيما في المجال السياحي والاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالنظر لما فتحته من مجال وتسهيلات كبرى ومشجعة للمستثمرين الأجانب في شتى المجالات بإستثناء استحواذها على صناعة الفولاذ والسيارات التي تحظى بنوع من الحماية الماليزية، وهي بذلك تعد أول دولة إسلامية تنتج سيارات في العالم(العلمي، ص ص 95-96).

**2.2.رؤية ماليزيا لعام 2020**

إن الرؤية الماليزية 2020 كانت دافعا كبيرا نحو جذب الاستثمارات الأجنبية وبالتالي توفير مناصب الشغل، والتي فاضت وغاصت في الكثير من المجالات عن حاجات السكان الأصليين، وفتحت المجال لتوفير العمالة من الخارج. وهو ماجعل ماليزيا من أكثر دول جنوب شرق آسيا جذبا للعمالة، حيث أعلن نائب الوزير السابق للموارد البشرية الماليزية "عبد الرحمن بكر"، أن ماليزيا سجلت ثاني أدنى نسبة للبطالة بين دول رابطة

الآسيان بعد سنغافورة وضمن العشرين دولة الاقل بطالة في العالم. وقد تضمنت تلك الرؤيا مجالات عديدة منها الرعاية الصحية، والاهتمام بقطاع التعليم فضلا عن الاستثمار في كل المجالات(غزلاني وحكار، ص ص4-5).

**3.2. الاستثمار في الرأسمال الفكري**

**1.3.2. فلسفة تنمية الأفراد في ماليزيا**

تقوم فلسفة التنمية في ماليزيا على فكرة أن التنمية البشرية تقود إلى المساواة في الدخل، وبذلك لا بد أن تنعكس مكاسب التطور الاقتصادي على حياة الفرد وأن تُليه الأهتمام نحو ترقية المنظومة التعليمية والنهوض بما يخلق سباقا تنمويا متكاملا ينعكس على تحسن باقي القطاعات، بشرط أن يكون الفقراء والعاطلين عن العمل والمجموعات العرقية الأكثر فقرا هم أول المستفيدين من ذلك، ولاشك أن الإيمان بهذه الفلسفة دافعه الأول أن العلاقة بين زيادة النمو وتقليل الفقر طردية موجبة، لأن وصول الفقراء إلى تعليم أفضل وإلى صحة أفضل ساهم بفعالية في عملية تسريع وزيادة معدلات النمو الاقتصادي(كنوش وقورين، 2008، ص ص 92-93).

**2.3.2. الاستثمار في الرأسمال الفكري كمركز للإبداع والابتكار**

تشير الأدبيات إلى أن البدان التي تمتلك رأسمال بشري مرتفع تحقق معدلات نمو مرتفعة ومستديمة، وذلك على اعتبار أن التقنية نمطيا تقود إلى النمو وتحتاج إلى وفرة الرأسمال البشري، ومعظم الأدبيات الإدارية تحاول الربط بين الجانبين كون هناك اتجاهين بارزين الأول تعويضي و يرى أن التقانة أو التقنية تعوض الرأسمال البشري في حين الاتجاه الثاني هو تكاملي يرى أن تقدم التقانة بغير الطلب النسبي على المهارات ومحولا إياه من الطلب على العمالة قليلة المهارة إلى العمالة الأكثر مهارة وتعليما ، ومن ثم زيادة الاستثمار في الرأسمال الفكري(غزلاني وحكار، ص 7).

وماليزيا هي من بين الدول التي سعت إلى تطوير رأسمالها الفكري من خلال إرساء منظومة تعليمية ذات جودة عالية والتركيز على العلوم الدقيقة والتكنولوجية بدرجة كبيرة، تماشيا مع الثورة الرقمية والمعلوماتية التي يعيشها العالم ككل، وبالتالي فقد أخذت على عاتقها إنشاء مؤسسات ومعاهد متخصصة في النهوض بهذا المجال، وأرست دعائم مختلفة لتنويع المهارات واستثمار القدرات والطاقات الإبداعية والفكرية، سواء فيما تعلق بالطلبة الماليزيين أو الأجانب، فقد فتحت باب الاستثمار على مصراعيه، وأصبحت جامعاتها من بين أكبر الجامعات العالمية إقبالا من قبل الطلبة(صالحي، 2008، ص85).

**3.3.2. قاعدة ممتدة لشبكة المعلومات**

وقد قامت الحكومة بتأسيس قاعدة ممتدة لشبكة المعلومات في المؤسسات الجامعية وإمدادها بموارد المعرفة والبنية التحتية الأساسية، في هذا الصدد، وتدعم الحكومة جهود الأبحاث العلمية في الجامعات بواسطة "مؤسسة تطوير التقنية الماليزية"، وهي تشجع الروابط بين الشركات والباحثين والمؤسسات المالية والتقنيين من أجل استخدام أنشطة البحث الجامعية لأغراض تجارية، وهناك العديد من المراكز التقنية التي تهدف إلى إيجاد قنوات تعاون بين الأعمال العلمية والمصانع، وتوفير الموارد الضرورية لإنجاز أعمال بحثية تطبيقية، ويلعب المجلس القومي للبحوث العلمية والتطوير دورا في رعاية المؤسسات البحثية وتقوية العلاقة بين مراكز البحوث والجامعات من أجل البحوث والتنمية، والنتيجة إيجاد نخبة من الخبراء المتمدرسين في التخصصات التي تحتاج إليها البلاد، وهذا في حد ذاته هدف استراتيجي هام للدولة(كنوش وقورين، ص 15).

**4.3.2. نجاحات رؤية 2020 الماليزية**

تشكل هذه الرؤية واحدة من أكبر الخطط الاستراتيجية التي سارت وفقها عجلة التنمية، وهي كما تعرف بالماليزية "*wawasan* 2020" تهدف إلى وصول ماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمة مع بلوغ سنة 2020، أي

من 1990 إلى غاية 2020، وهي كذلك خطة طويلة المدى تحتوي على سياسات وتوجيهات واسعة النطاق تشمل جوانب مختلفة(زياد صالح عبد الحبيب،.)

ويمكن القول أن كل ما ورد في الخطة المذكورة أعلاه قد تحقق 100% ، وهذا يدل على أن هناك قيادة سياسية حكيمة يقف خلفها رأي عام ملتف حولها رغم الصعاب والعراقيل التي واجهتها داخليا وخارجيا ولكنها استطاعت الخروج بنجاح وقوة من ذلك .

وتضمن استدامة التنمية على الأقل لمدة 30 سنة، وقد تزامنت هذه الرؤية مع الدعوة إلى العمل على إنجاح مشروع *super corridor multimedia* ، والذي يسعى إلى تحويل مدينة "*cyberjaya*" الصناعية إلى بؤرة تكنولوجية تتجمع حولها شركات العالم العملاقة، حيث يسهر على إنجاح هذه الرؤية كل من القطاع العام والخاص المنضوي تحت المجموعة الصناعية الحكومية الماليزية للتكنولوجيا العالية "*might*"، التي أسسها المجلس الماليزي للأعمال التجارية "*mbc*" والمجلس القومي للبحث والتطوير(ناصف، 2010، ص 91)، وقد أعلن عن هذه الرؤية رئيس الحكومة الأسبق "مهاتير محمد"، خلال افتتاح المجلس التجاري الماليزي في 28 فيفري 1991، وقد أشار في مجمل خطابه إلى النتائج الملموسة التي ينبغي الوصول إليها خلال هذه الفترة، وأرسى في السنوات الأولى من بداية المشروع دعائم تنموية بارزة كانت السبب الرئيسي في عدم فشل هذه الخطة بالرغم من تنازله عن حكم ماليزيا طواعية، ومن بين ماجاء في خطابه التاريخي نجد قوله :" نأمل أن يكون من مواليد ماليزيا اليوم هو الجيل الأخير الذي يعيش في دولة تصنف كدولة نامية ، لأن الهدف الأكبر هو أن تصبح ماليزيا متقدمة كلية بحلول عام 2020، فما معنى مقدمة كلية ؟ فهل نريد أن نكون مثل دولة معينة من الدول الـ19 من إجمالي المجتمع الدولي الذي يبلغ أكثر من 160 دولة، لها قوتها الخاصة ولكل منها أيضا نقاط ضعفها، لا يجب أن تصبح ماليزيا متقدمة فقط من الناحية الاقتصادية بل أن يشمل التقدم كافة النواحي الاخرى النفسية والاجتماعية والثقافية والروحية "(غزلاني وحكار، ص 16).

**5.3.2. تحويل ماليزيا إلى نقطة جامعة للشبكات المعلوماتية الجهوية ، ومن ثم العالمية**

لإنتاج المعرفة وإنتاج ثورة متمحورة حول الإنسان وهادفة لترقية التفاعلات الاقتصاجية الداخلية بشكل ينتج معها حركيات تنويع إنتاجي خادم للأهداف الكلية لمنظور 2020 .

- تطوير استراتيجية تعليمية حديثة تجمع بين الحداثة والأصالة وهو الملاحظ في المنظومة التعليمية الماليزية حاليا، حيث يشكل التراث والهوية الإسلامية السمة البارزة مع بلوغ ماليزيا أحدث الوسائل العلمية والتكنولوجية .
- بناء منظومة تعليمية متوافقة مع توجهات الدولة الماليزية ، وتعكس رغبتها في أن تكون قطب معرفي هام في عالم تنافسي ومابعد حداثي .
- إنشاء جامعات عالمية متخصصة في جميع المجالات وقبلة لطلاب العلم من كل الدول(محند برقوق،.)

ومن هنا يمكن القول أن ماليزيا استطاعت من خلال رسمها لخطط طويلة المدى، أن تتحول كدولة وكمجتمع من وضعية التخلف إلى نمر آسيوي بفعل الاستثمار في التكنولوجيا وفي الإنسان، من منظور استراتيجي مستقبلي، وأنها استطاعت أن تحقق أغلبية الاهداف المسطرة إن لم تكن كلها، طوال السنوات الماضية، وهو ما يؤكد ان العمل على استدامة التنمية كان الهدف الأساسي الذي سارت على نهجه عجلة التنمية الماليزية.

**6.3.2. اقتصاد المعرفة خيارا**

رغم تسجيل بعض المؤشرات السلبية في أداء المنظومة الاقتصادية من تضخم وبطء النمو وتهرب جبائي وتضخيم الفواتير والنقص في الشفافية، لكن الوقت لم يفت للإنفتاح على مرحلة جديدة ترسى فيها منظومة اقتصادية قوية ومتماسكة تبنى وفق خارطة انتاجية ترتكز على التنويع والفعالية في الإنتاج والنزاهة في التسيير

والأداء من خلال الاعتماد على الابتكار ومواكبة التحول التكنولوجي وبناء الشركات الرابحة. ولعل رهان الحكومة الجديدة يبدو أنه اقتصاديا أكثر، لتجاوز الظرف الصعب من جهة ومن جهة أخرى لرسم وإرساء معالم أرضية اقتصادية تتوافق مع التطلعات والمقومات المتوفرة(بودريش، 8-01-2020،).

ولابد أن نشير أن الجزائر تعيش وضع اقتصادي صعب واستثنائي بفعل نتائج حكم العصابة وسلبياتها الكثيرة التي أتت على الأخضر واليابس، ومن هنا يجب الأخذ ببناء اقتصادي متطور يعتمد على الاستثمارات الداخلية والخارجية للتخلص من ريع البترول، وماذلك بصعب في ظل الجمهورية الجديدة التي نعيش إرهاصاتها حاليا.

**4.2.خبراء جزائريون في تطوير المالية الإسلامية في ماليزيا**

أكد البروفيسور الجزائري يونس صوالحي الذي يشتغل لسنوات في الجامعات الماليزية بأن عديد الكفاءات الجزائرية حظيت بالمساهمة في تطوير المالية الإسلامية على مستويات عليا في البنك المركزي الماليزي وبعض الجامعات. وتجسد ذلك في قيام البنك المركزي بتأسيس جامعة دولية في المالية الإسلامية، وأكاديمية دولية في البحث العلمي في مجال المالية الإسلامية، ثم قامت بتوظيف عديد الكفاءات الدولية من بينهم جزائريون تخرجوا من الجامعات الماليزية .

**5.2.مساهمة باحثين جزائريين في التجربة الماليزية**

أشار الباحث الجزائري يونس صوالحي في حديثه لـ "الشروق" بعدة نماذج بارزة لجزائريين ساهموا بشكل فعال في تطوير المالية الإسلامية في ماليزيا، على غرار الأستاذ الدكتور "بوهراوة" والأستاذ المشارك الدكتور "حسن حساسنة" والدكتور "جعفري فارس" وغيرهم، وفي هذا الجانب يشغل الدكتور السعيد بوهراوة حاليا مدير قسم تطوير البحث العلمي بالأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الاسلامية (*isra*) وأستاذ التعليم العالي في الجامعة الدولية في المالية الإسلامية (*inceif*)، حيث ساهم في الإدارة الفعالة لواحد من أهم أقسام البحث العلمي في العالم .

وقد تبوأت الأكاديمية التي تحتضن هذا القسم الصدارة في البحث لعدة سنوات متفوقة على كبريات المراكز البحثية في العالم الإسلامي. مضيفا بالقول: " تتميز الأبحاث التي أنجزها الدكتور بوهراوة أو تلك التي تابع إنجازها من قبل باحثين يعملون تحت إدارته بأنها نابعة من حاجة الصناعة المالية الإسلامية. وقد طبقت كثير من المخرجات في المؤسسات المالية الإسلامية، كما تابع الدكتور مشاريع الكتب العلمية في المالية الاسلامية. فقد أصبحت الكتب المنجزة من أهم المراجع الأساسية في تخصص التمويل الاسلامي محليا وعالميا ككتاب الاقتصاد الإسلامي المنشور عام 2019 ".

ويترأس الدكتور بوهراوة مشاريع بحثية هامة بالشراكة مع مؤسسات بحثية عالمية مثل شركة "*delloite*" للاستثمارات المالية، فضلا عن عديد المشاريع .

ومن جانب آخر تحدث البروفيسور يونس صوالحي عن مساره البحثي وتجربته المهنية في ماليزيا. حيث شغل منصب نائب عميد الكلية المصرفية والمالية الاسلامية في الجامعة الاسلامية العالمية، وأشرف على تطوير برامج الماجيستير والدكتوراه في المالية الاسلامية بالإضافة إلى كتبه، وأبحاثه باللغتين العربية والإنجليزية المنشورة في مجلات علمية مرموقة ويشغل البروفيسور يونس صوالحي حاليا منصب رئيس قسم المصرفية الاسلامية بالأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في العالمية الاسلامية برتبة كبير الباحثين، واستاذ التعليم العالمي في الجامعة الدولية للمالية الإسلامية ويترأس مشاريع بحثية عديدة قدمت حلولا عملية للصناعة المالية الإسلامية، فضلا عن إشرافه على إعداد التقارير المتخصصة مع مؤسسات عالمية مثل "thomson reuters" ، وكذا الأستاذ المشارك الدكتور حسن حساسنة الذي برز في ميدان التدريس والتأليف ونال جوائز عدة محلية وعالمية.

وقدم الكثير لمكتبة التمويل الاسلامي باللغتين العربية والانجليزية وغير ذلك من انجازاته وما اكثرها وغيره ايضا من بقية الباحثين المتواجدين في ماليزيا(سعودي، 15-01-2020).

**6.2.رأي حول تجارب تستحق التمعن**

ومن النماذج الحية والتجارب التي تستحق التمعن، نذكر التجربة الماليزية التي اختارت وجهة العلم وبدأت بفتح مالا يقل عن 400 جامعة ذكية، وبعثت التكوين وفتحت الفرص أمام الشباب وبسطت مناخ الاستثمار، وأضفت الكثير من المرونة على المنظومة المالية، وسهرت الدولة كمراقب ومشجع وداعم وضابط للأسواق والنسيج المؤسساتي الذي أخذ منحا تصاعديا في نموه وتوسعه، واليوم ماليزيا تحتل مكانة مهمة ضمن قائمة الدول الناشئة، فارتفع فيها الدخل القومي وتراجعت البطالة إلى ادنى مستوياتها، لكن لايمكن مقارنة مقومات ومساحة وموقع ماليزيا مع الجزائر، لأن ثقل الجزائر من حيث الإمكانيات والثروات، يضاهي العديد من الدول الناشئة التي صار اقتصادها مؤثرا ومنتوجها يغزو الأسواق. فهل سيكون اقتصاد المعرفة خيارا استراتيجيا في المرحلة الاقتصادية الجديدة ؟(بودريش، 8-01-2020،).

**7.2.مهاتير محمد قامة اسلامية كبيرة وشخصية وطنية مؤثرة**

مهاتير محمد قامة اسلامية كبيرة وشخصية وطنية مؤثرة، فقد أعاد ماليزيا إلى الدوران مع عقارب الساعة بعد أن ظلت لسنوات قابعة كغيرها من دول العالم الثالث في دهاليز الجهل الذي ضرب بجيرانه في البلاد وطوقها من أركانها الأربع، ومن الغريب كما يذهب إلى ذلك مهاتير محمد أن جزءا من مأساة ماليزيا يتحمله بعض المشايخ والفقهاء اللذين اتخذوا من الدين تجارة مربحة، يسترزقون بها ويدلسون بها على الأمة ويباركون تخلفها وكأن التخلف فريضة ماضية أو سنة مؤكدة .

لقد انتقلت عدوى المتاجرة بالدين من رهبان الدين إلى كل دور في العالم المعمور. فرأينا في البلاد الاسلامية لفيفا من مشايخها وفقهائها لا يرى الدين إلا عملا للآخرة وعمى عن الدنيا، وهذه قمة العبادة والاستقامة في نظرهم وهو محض الافتراء على الكتاب والسنة، يقول الله تعالى: "وابتغي فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنسى نصيبك من الدنيا "( سورة القصص، الآية 77).

إن الإسلام دين حياة ولكن بعض الدجالين جعلوا منه نواة، فالله تعالى يقول: "لتنذر من كان حيا ويحق القول على الكافرين "( سورة يس، الآية 70).

ومن مظاهر إماتة الإسلام الغفلة عن النصوص الداعية إلى إعمال العقل والنظر في الملكوت والتي تختتم عادة بقوله تعالى: "إن في ذلك لآيات لأولي الألباب". هذا ماتدلنا عليه نصوص الوحي المعصومة بشأن نعمة العقل ولكن بعض الجهلة أبوا أن يكونوا من أولي الألباب ومن الموقنين ومن المتوسمين، فمعاداة العقل عندهم جهالة مقدسة وربما هي مما يقربهم إلى الله زلفى ويورثهم جنة المأوى.

لم يجد مهاتير عما قاله العقاد في كتابه " التفكير فريضة إسلامية "، حين كتب في رسالته المعركة الأخيرة، عمن سماهم "تجار الدين" من المشايخ والفقهاء اللذين آن الأوان _كما قال_ لطردهم من الحياة اليومية للمسلمين لأن فتاواهم كانت سببا من أسباب الجمود والقعود الذي جعل الأمة الإسلامية متأخرة لعقود، يقول مهاتير محمد، لا بد من ضرورة توجيه الجهود والطاقات إلى الملفات الحقيقية وهي الفقر والبطالة والجوع والجهل، لأن الانشغال بالايدولوجيا ومحاولة الهيمنة على المجتمع وفرض أجندات ووصايا ثقافية وفكرية عليه، لن يقود إلا إلى مزيد من الاحتقان والتنازع فالناس مع الجوع والفقر لايمكنك أن تطلب منهم بناء الوعي ونشر الثقافة. ويقول أيضا: "نحن المسلمين صرفنا أوقات وجهود كبيرة في مصارعة طواحين الهواء عبر الدخول في معارك تاريخية مثل الصراع بين السنة والشيعة وغيرها من المعارك القديمة(بولروايح، 2020/01/16).

ويمكن القول أنه من حق مهاتير محمد أن يشدد على ضرورة جعل المواطنة القاسم المشترك بين الماليزيين، لأن ماليزيا بلد متعدد الأديان والأعراق وقد كانت ضحية صراع ديني وعرقي وقفت فيه عجلة التطور في مراحلها الدنيا، لأن الناس كان أكبر همهم الإنتصار لمذهبهم واحتقار المذاهب الأخرى، فكانوا يقيمون الدنيا ولا يقعدونها على خلاف في طريقة الإحتفال بالأعياد بيبن مسلم لا يرى فضلا إلا لعيدي الفطر والأضحى، وهندوسي لا يرى فضلا إلا لعيد إله الخصوبة والحرب، ومسيحي لا يرى فضلا إلا لعيد رأس السنة الميلادية وبوذي لايرى فضلا إلا لعيد ميلاد بوذا ويوم النيرفانة(بولروايح، 2020/01/16).

**الخاتمة**

وهكذا يمكن القول حقيقة أن هناك فرق شاسع وكبير جدا بين متطلبات التنمية والاستثمار داخليا وخارجيا مابين الجزائر وماليزيا، رغم أن ماليزيا لا تملك بترول ولا غاز ولاثروات معدنية، لكنها استطاعت بفضل الإرادة السياسية التي يقف خلفها رأي عام مقتدر ومؤيد، فضلا عن عقلية الماليزي الذي قبل التحدي ونجح الى حد كبير. دون أن ننسى أن نهضة ماليزيا قامت من العدم إلى أن وصلت الى مصاف الدول المتقدمة اقتصاديا، تكنولوجيا، اجتماعيا، ثقافيا ولم يسبق لأي دولة نامية إطلاقا أن حققت ما حققته ماليزيا والسؤال الملح هو: أين نحن من كل ذلك بالرغم من توفر الاموال والموقع الاستراتيجي والرجال والعلماء والمفكرين دون جدوى ؟.

<u>التوصيات:</u>

- لا بد للجزائر لكي تخرج من حالة الانسداد والاحتقان إلى آفاق الانفتاح والتجدد وإرساء دعائم دولة مستقرة وثابتة ودائمة وعادلة في إطار التعددية وحرية التعبير واستقلالية العدالة والسلطات الثلاث، من أجل تحقيق ما تصبو إليه الجزائر.
- التخلص أو على الأقل الحد قدر الإمكان من التبعية للريع البترولي، هو كفيل بالنهوض بالاقتصاد الوطني.

- مستقبل البلاد لا يكمن في المحروقات ومفروض علينا تنويع اقتصادنا.
- الحد قدر الامكان من الاستيراد خاصة تلك المواد التي يمكن انتاجها عندنا "كالزراعة والأدوية".
- ضرورة الإنتقال الطاقوي ( من الأحفوري إلى المتجدد ).

ولن يتأتى ذلك إلا بالتخلص نهائيا من بقايا العصابة في كل المجالات، ولنا في رؤية رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون من خلال الجزائر الجديدة التي نأمل أن يتحقق من خلالها كل مايصبو إليه الشعب. والاستفادة من تجربة النظام المخلوع لخلق الاستثمار المحلي والدولي. وعليه وجب الاستفادة من التجربة الماليزية ولو بنسبة 50% ولكن حسب الإمكانيات المتوفرة لدينا من غاز وبترول مع توفر الإرادة السياسية وخاصة مابعد 2019/12/12 يمكننا ان نصل إلى تجربة ماليزيا.

**قائمة المراجع :**

**أولا– توثيق من القرآن الكريم**

سورة القصص، الآية 77.

سورة يس، الآية 70.

**ثانيا– توثيق الكتب**

الطاهر، عبد الله. (2008). **مقدمة في اقتصاد المالية العامة**، المملكة العربية السعودية:جامعة الملك سعود.

ناصف، يوسف. (2010). **دينامية التجربة الماليزية في التنمية المركبة، دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا**، لبنان: مركز دراسات الوجدة العربية.

**ثالثا – توثيق الدوريات والملتقيات ومذكرات التخرج**

❖ **بحث في مجلة محكمة**

بوحبل، عز الدين. وحناشي، إلياس (2017). **البدائل الستقبلية لتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات والتقليل من التبعية البترولية في الجزائر**. مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية. المجلد 2، العدد1، الصفحات 64-80.

زرمان، كريم. (2010). **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي "2001-2009"**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية. المجلد 4، العدد 1، الصفحات 189-223.

زوزي، محمد. (2010). **استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية**. مجلة الباحث. المجلد 8، العدد 8، الصفحات 167-180.

صوفان، العيد. وبوركوة، عبد المالك (2017). **تقييم الاستثمارات العامة في الجزائر ودورها في تحقيق ظاهرة تكامل الانتاج خلال 2000-2014**. مجلة نماء الاقتصاد والتجارة. المجلد 1، العدد 1، الصفحات 51-61.

غزلاني، وداد، وحكار، حنان (2017). **التجربة الماليزية**. مجلة العلوم السياسية والقانون. العدد الثالث، الصفحات 6-19.

كنوش، عاشور، وقورين حاج قويدر (2008). **التجربة الماليزية في التنمية البشرية ومقومات نجاحها**. مجلة دراسات إقليمية. المجلد 4، العدد 10، الصفحات 77-99.

❖ **بحث أو ورقة عمل في مؤتمر**

صالحي، صالح. (2008). **التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثورة البترولية في الجزائر**، عنوان المؤتمر"التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة". الجزائر. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، يومي 7 و8 افريل 2008.

❖ **مذكرات تخرج**

العلمي، حسن. (2013). **دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين ماليزيا، تونس، الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

غدير، بنت سعد حمود (2004). **العلاقة بين الإستثمار العام والاستثمار الخاص في إطار التنمية الاقتصادية السعودية**، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

**رابعا– توثيق المواقع الالكترونية**

برقوق، امحند، **البناء المعرفي في ظل عولمة القيم: ماليزيا كحالة دراسية** على الموقع www.ahewar.org

بودريش، فضيلة، **اقتصاد المعرفة خيارا**، 2020/01/05، على موقع جريدة الشعب : https://bit.ly/3diqREN ، تاريخ التصفح: 2020/01/20.

بولروايح، محمد، **المعركة الاخيرة لمهاتير محمد..الحرب على تجار الدين**، 2020/01/17، على الموقع : https://bit.ly/2OK7bzu تاريخ التصفح: 2020/01/25.

ح، ح، **اهتمام الجزائر بفرص الاستثمار المتوسطية والإفريقية**، 2020/01/15، عن موقع جريدة المساء: https://bit.ly/3qDkj7m ، تاريخ التصفح 2020/02/20.

رئاسة الحكومة، قانون المالية لعام 2020 ، الجزائر ، 26-09-2019 . عن موقع : https://bit.ly/2Oyk4MP ، تاريخ التصفح : 2020/02/21.

زياد صالح، عبد الحبيب، **ماليزيا 2020 رؤية رئيس الحكومة الماليزي السابق**، على الموقع الالكتروني www.ziadahmed.com

سعودي،صالح، **خبراء جزائريون في تطوير المالية الاسلامية في ماليزيا**، 2020/01/15، على موقع جريدة الشروق: https://bit.ly/3pnQ42Z ، تاريخ التصفح : 2020/01/22.

عبد الرحمن، بوخالفة، **دمج القطاع العام والخاص و التركيز على الاستراتيجية المربحة** ، القناة الأولى ، الإذاعة الجزائرية ، 2019/09/26 .

و.ا.ج، **تعزيز ترقية الاستثمار ضمن أولويات مخطط عمل الحكومة**، 2017/08/13، https://bit.ly/3bbPHn5 ، تاريخ التصفح 2019/01/10.